توصيف المهام

خبير ومنسق عام لحملة المناصرة

الاشراف وتنسيق حملة مناصرة وطنية
لتنفيذ استراتيجية الدعوى والمناصرة التي أعدها مركز كوثر
حول تغيير القوانين والسياسات المعنيّة بذوي وذوات الاعاقة السمعية والبصرية، وخاصة النساء والفتيات ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي في تونس

- مُوجّه لثلاث جهات متدخلة وفاعلة بشكل مباشر في الموضوع محليا ووطنيا-

- الخطة : خبير.ة وطني.ة
- نوع العقد: فردي
- الموقع: الجمهورية التونسية
- المدّة: 01 مارس 31 اوكتوبر2024.

الخلفية والمبررات

توجد في تونس ترسانة قانونية متطوّرة تضمن حقوق المواطنين من جميع الفئات، بما في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد نصّ الفصل 48 من الدستور التونسي الجديد، الصادر في جانفي 2014، على أن "الدولة تحمي الأشخاص ذوي الإعاقة من كلّ تمييز". كما تلتزم الدولة التونسية بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتسعى لترسيخها وتعزيزها، وتعمل على ضمان تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في الوصول إلى مواقع المسؤولية في جميع المجالات، وكذلك على تكريس مبدأ التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة، وتتخذ التدابير اللازمة للقضاء على العنف ضد المرأة.
من ناحية أخرى، تُعدُّ الكرامة والرعاية الصحية والتعليم حقوقاً مكفولة للأطفال ويتعيّن على الدولة أن توفر لهم جميع أشكال الحماية دون تمييز ومع مراعاة مصالح الطفل الفضلى. أما بخصوص الأشخاص ذوي الإعاقة، فتلتزم الدولة بحمايتهم من أيّ شكل من أشكال التمييز، ولكلّ مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته، بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع، وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لذلك.
بالرغم من توفر هذا الإطار التشريعي الملائم، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به لضمان أن تنعكس السياسات العامة بشكل فعّال على جميع التونسيين والتونسيات، بمن فيهم الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن بين الشروط المسبقة لتحقيق ذلك توفّر معلومات شاملة عن وضع هذه الفئة

من المجتمع، حيث يشير آخر تعداد عام للسكان والسكنى تمّ إجراؤه في تونس في عام 2014 إلى أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمثلون 2.3 % من مجموع السكان، في حين تقدِّر منظمة الصحة العالمية أنّ حوالي 15 في المائة من سكان العالم يحملون شكلاً من أشكال الإعاقة.
تشمل انتهاكات حقوق الإنسان التي تطال الأشخاص ذوي الإعاقة أشكالًا مختلفة من التمييز المباشر، بما في ذلك العنف الجسدي والجنسي والاقتصادي، والتمييز غير المباشر والذي يتجلّى من خلال استمرار العوائق التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات الأساسية ودون مشاركتهم، على قدم المساواة مع باقي المواطنين، في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
لقد أظهرت الطريقة التي تمّت بها إدارة أزمة كوفيد-19 في علاقة بالأشخاص ذوي الإعاقة عديد النقائص، من ذلك :

- النقص في وسائل إيصال المعلومات حول طرق الوقاية من كوفيد-19 لذوي الإعاقة، خصوصا لأصحاب الإعاقات البصرية والسمعية؛
- غياب التشاور والتنسيق بين مؤسسات الدولة المسؤولة عن إدارة الأزمة الصحية والمنظمات المعنية بالأشخاص ذوي الإعاقة؛
- عدم وجود بروتوكول صحي خاص بالأشخاص ذوي الإعاقة؛
- غياب أيّ إجراءات لدعم ومساعدة النساء ذوات الإعاقة وأسر الأطفال المعوقين بعد إغلاق المراكز المتخصّصة؛
- عدم وجود خدمات محددة للنساء والفتيات ضحايا العنف أثناء فترات الحجر الصحي.

من هذا المنطلق، يعتزم مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث "كوثر"، في إطار مشروع "من أجل أن يكون اللامرئي مرئياً" الذي ينفّذه بدعم من TrustFund، اطلاق حملة مناصرة ودعوى تنفيذا للاستراتيجية الوطنية للدعوى حول تغيير القوانين والسياسات المعنية بشكل مباشر بالنساء والفتيات ذوات الإعاقة البصرية أو السمعية ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي، التي سبق وأن أعدها المركز.

<u>الغرض من المهمّة والمهام</u>

تم وضع استراتيجية مناصرة، وتمت المصادقة عليها من قبل لجنة قيادة المشروع، بمشاركة الجمعيات المتخصصة والجهات الحكومية الممثلة في هذه اللجنة في جميع مراحل المسار .
تسعى الحملة إلى توسيع دائرة الحلفاء والشركاء وتعبئة إمكانيتنا المشتركة حول هذه الاستراتيجية التي تهدف إلى " نفاذ أفضل للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية و/أو السمعية، وخاصة النساء والفتيات، إلى الخدمات المحلية القريبة، بما في ذلك الحماية من العنف". وقد حددت الاستراتيجية 4 أهداف :

- مراكز الاستماع والرعاية للنساء المعنفات مؤهلة بشكل أفضل لضمان رعاية النساء ذوات الإعاقة السمعية والبصرية
- مقاربة النوع الاجتماعي والحقوق الإنسانية ومناهضة العنف القائم على النوع مدمجة في تكوين المترجمين/ات للغة الإشارات

- المجالس الجهوية والمجلس الوطني للأقاليم والجهات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الإعاقة البصرية والسمعية في الوصول إلى الخدمات المحلية ذات القرب.
- الرأي العام معبئ لصالح الرعاية الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أو السمعية. في إطار تنفيذ هذا المشروع،

ضمن هذا الإطار، يعتزم مركز "كوثر" الاستعانة بخدمات خبير/ة وطني/ة للتنسيق والاشراف على تنفيذ حملة المناصرة والدعوى وطنيا ومحليا.

المهمّة:

- اعداد اجتماعات ولقاء لجنة القيادة الموسعة والمضيقة وادارتها،
- اعداد الوثائق اللازمة التي سيتم تقديمها إلى مختلف وسائل الاعلام،
- متابعة واعداد la charte للحملة،
- المتابعة مع الوكالة التي ستعنى بالنواحي المتعلقة بالاتصال والتواصل،
- الاتصال والتواصل مع الجهات الفاعلة وأشخاص المفاتيح في السياسات محليا ووطنيا إلى جانب ذوات وذوي الاعاقة،
- اعداد محتوى الملفات التي سيتم تقديمها للفاعلين السياسيين،
- بلورة المواد والوثائق اللازمة خلال الحملة،
- تنشيط وتسيير الورش والاجتماعات،
- المشاركة في اجتماعات الجهات
- تنظيم والاشراف على تنظيم ما يلزم من لقاءات بهدف تنفيذ الحملة،
- العمل والتنسيق مع فريق كوثر،

فترة المهمة

تمتد فترة العقد مدى طوال الحملة، (اعدادا ومتابعة وتنفيذا)، وذلك انطلاقا من نصف شهر فيفري وتمتد بحسب رزنامة الحملة المنصوص عليها في وثيقة الاستراتيجية,

لغات :

يتم إعداد كل الوثائق والمدعمات باللغة العربية.

المؤهلات:

- المؤهلات الأكاديمية (ماجستير أو شهادة جامعية في العلوم الاجتماعية والانسانية أو أي اختصاص آخر ينسجم مع المهام المطلوب أداؤها والمُخرجات المتوقعة)؛
- خبرة واسعة في مجال تنفيذ حملات المناصرة والدعوى،
- معرفة جيّدة بمقاربة النوع الاجتماعي والعنف المبني على النوع الاجتماعي وبحقوق الإنسان وحقوق ذوي الاعاقة السمعية والبصرية؛
- القدرة على التشبيك وربط العلاقات مع الجمعيات والجهات الحكومية.

الرجاء من المترشحين المهتمين إرسال طلباتهم عبر البريد الإلكتروني أدناه قبل 15 فيفري:
Souleima.majeldi@cawtar.org